خلفيات العنف المسلح
والمصالحة الوطنية الجزائرية

أ/ حيتامة العيد
ـ جامعة جيجل

تمهيد:

المصالحة الوطنية نتيجة حتمية تمر بها كل دولة سبق لها أن عاشت خلافات أو نزاعات سواء بينها وبين مواطنيها أم بين عناصر قادتها ويكون فك النزاع أو الخلاف بإشراك جميع الفاعلين السياسيين مع إمكانية إزالة آثار نشوب النزاع أو الخلاف. إن السلطة خلقت حالة صراع كامن أو معلن بينها وبين المجتمع حالة الافتراق الطبيعي بينهما تتطلب مبادرات سليمة للوفاق قائمة على إعادة المهمش والمنفي والمبعد والممنوع إلى الحياة السياسية والمدنية. لقد كانت تجربة العفو الشامل في الجزائر فكرة جريئة حاولت فيه السلطة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني العودة إلى حالة السلم والاستمرار في نهج تشييد الصرح الوطني فبالرغم من أن فكرة المصالحة طغت على الانشغالات الأخرى للطبقة السياسية إلا أنها كمفهوم عملي لا زال يكتنفها بعض الغموض. فالمصالحة تعني إعادة ترتيب قوى المجتمع وفرزها وإعادة اصطفاف غالبيتها المطلقة إلى جانب النظام الاجتماعية فهي لا تعني الملاحقة والتصفية الثأرية حسب الهوية أو الانتماء وبذلك تكون رؤية إعادة التوازن الوطني وإيقاف مسلسل التصفيات الدموية.

Introduction:

La réconciliation nationale résultat inévitable de passer par chaque Etat a déjà vécu différends ou litiges, que ce soit entre les citoyens ou entre les éléments de ses dirigeants et être décoder le litige ou différend impliquant tous les acteurs politiques avec la possibilité de supprimer les effets d'un conflit ou de désaccord, que le pouvoir a créé une situation de risque de conflit ou se sont déclarés et entre la société état séparation normale entre les deux initiatives exigent rapprochement approprié basé sur l'amnistie re-marginalisés et exilés et déportés et interdit à la vie politique et de l'expérience civile en Algérie idée audacieuse tentative au pouvoir et les partis politiques et la société civile pour revenir à la paix et à continuer dans l'approche de la construction de l'édifice national. Bien que l'idée de la réconciliation a dominé les préoccupations de l'autre classe politique, mais c'est un concept de mon travail est encore entourée de quelque mystère réconciliation implique la réorganisation des forces de la société et triés et réalignement principalement absolue ainsi que le système de social, cela ne signifie pas la poursuite et la liquidation vengeance par identité ou affiliation et rééquilibrer ainsi la vision nationale et d'arrêter la série de navires de qualification.

لقد عرفت جل الشعوب فترات صعبة بل عدة مآس في حياتها منها من نجا من هذه المآسي وهي الأكثرية التي تغلب عندها الحكمة بدل الحقد والثأر فضلا عن قوة قدرتها على العفو. والعرب قديما قالت: "أولى الناس بالعفو أقدرهم على العقوبة" وتمكنت بذلك من تجنب خلق محيط لمأساة جديدة في حين بقيت المجتمعات التي تنعدم عندها الشجاعة والحكمة مجتمعات منهارة على طول

الخط،فقد عاشت العديد من البلدان أزمات وخلافات داخلية حادة كادت أن تؤدي إلي زوالها لولا اللجوء إلى عقد لقاءات ومؤتمرات وطنية منها ما سمي بالوفاق الوطني ومنها ما سمي بالمصالحة الوطنية ونذكر منها على سبيل المثال بعض النماذج فالحالة اللبنانية مثلا لما اندلعت بها الحرب الأهلية عام 1975 تركت آثارا خطيرة منها مئات آلاف القتلى والجرحى والمعطوبين وعلى إثر ذلك تم التفكير في المصلحة الوطنية من خلال اتخاذ تدابير ملموسة تمكنت من حل الفصائل وتسوية الطوائف المدنية (إزالة الفروق بين المسلمين والمسحيين) فخلف ذلك الجو كثيرا من ثقافة التسامح والثقة مما مهد لانتخابات عامة انبثقت منها شرعية وطنية لها صدى دولي وهكذا انتهت الأزمة سنة 1990 وهناك كذلك الحالة الشيلية حيث إن الانقلاب الذي أطاح بالرئيس أليندي عام 1973 أدى إلى اللاأمن وشيوع الفوضى والفقر والتعسف فالرئيس بينوشي الذي قاد الانقلاب فجر المجتمع الشيلي إلى غاية زعزعته فتولت أحزاب الائتلاف سدة الحكم ونصبت الرئيس إدوار فراي الذي فكر في زرع الهدنة وفرض المساواة والأمن والعدل ودعا إلى مصالحة وطنية لإزالة الحقد وتذليل العقبات التي كانت تعترض البلاد لتحقيق السلم والاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي فأنشأ ما يسمى بالتشاور الديمقراطي وشاركت فيه الأحزاب مما أدى إلى الاستقرار السياسي والانفتاح الديمقراطي. وهناك حالة أخرى في جنوب إفريقيا حيث كان النظام بها يتميز بسياسة التمييز العنصري منذ عقود طويلة (الأبارتيد) فعرفت البلاد اضطرابات يومية واشتباكات بين حكومة "بوتا" والمعارضين السود خاصة التابعين للمؤتمر الوطني الإفريقي الذي كان يرأسه "أوليفر تومبو" عندما كان نيلسون مانديلا في السجن ونظرا إلى استمرار الكفاح المسلح الذي كان يخوضه المؤتمر الوطني الإفريقي بزعامة مانديلا تم إنشاء الجبهة الوطنية الموحدة ثم التفكير في تأسيس مجتمع متعدد الأجناس مبنى على مبدإ ديمقراطي شعاره "رجل واحد في سبيل واحد" فحاول "بوتا" أن يقايض إطلاق مانديلا مقابل تخلي المؤتمر الوطني الإفريقي عن الكفاح المسلح. وبعد استقالة "بوتا"في **1989** شرع "فريديريك دوكليرك" في انتهاج سياسة مصالحة وطنية فحظي بدعم من الحزب الوطني الذي رأى أن نظام الأبارتيد أصبح يشكل عائقا يحول دون التنمية الاقتصادية للبلاد ومن ثمة شرعت جنوب إفريقيا في انتخابات رئاسية تم بموجبها انتخاب مانديلا رئيسا للبلاد فاستقرت الأوضاع على جميع المستويات والجزائر ليست بمنأى عن هذا العالم فقد عرفت هي الأخرى المصالحة الوطنية التي تتعامل مع جذور المشكلات والقضايا وتقوم على إدراك حقيقي لطبيعة المصالح الوطنية وتعترف بالحاجات[1] والضرورات الجوهرية للتوجهات الإيديولوجية لأصناف المجتمع إن "عملية التصالح هي تفاعل بين طرفين أو عدة أطراف لابد أن تكون على اقتناع وإدراك كاملين بضرورة وخطورة الوضع من دونه ومن ثم تدفع إليه دفعا ليس من خلال القومي العاطفي أو لتحقيق فعالية سياسية وقتية أم لخلق أحداث تكسر رتابة واقع رث وإنما من خلال إدراك لطبيعة المصلحة[2]".

فالمصالحة الوطنية نتيجة حتمية تمر بها كل دولة سبق لها أن عاشت خلافات أو نزاعات سواء بينها وبين مواطنيها أم بين عناصر قادتها ويكون فك النزاع أو الخلاف بإشراك جميع الفاعلين السياسيين مع إمكانية إزالة آثار نشوب النزاع أو الخلاف. إن السلطة خلقت حالة صراع كامن أو معلن بينها وبين المجتمع حالة الافتراق الطبيعي بينهما تتطلب مبادرات سليمة للوفاق قائمة على إعادة المهمش والمنفي والمبعد والممنوع إلى الحياة

[1] مجلة الفكر البرلماني متخصصة في القضايا والوثائق البرلمانية يصدرها مجلس الأمة الجزائر العدد(11) جانفي 2006 ص 84- 85 بتصرف.

[2] مركز البحوث والدارسات العربية، الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية، بيروت، 1996، ص 63

السياسية والمدنية لقد كانت تجربة العفو الشامل في الجزائر فكرة جريئة حاولت فيها السلطة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني إلى العودة إلى حالة السلم والاستمرار في نهج تشييد الصرح الوطني فبالرغم من أن فكرة المصالحة طغت على الانشغالات الأخرى للطبقة السياسية إلا أنها كمفهوم عملي لا يزال يكتنفه بعض الغموض. فالمصالحة تعني إعادة ترتيب قوى المجتمع وفرزها وإعادة اصطفاف غالبيتها المطلقة إلى جانب النظام الاجتماعي فهي لا تعني الملاحقة والتصفية الثأرية حسب الهوية أو الانتماء وبذلك تكون رؤية إعادة التوازن الوطني وإيقاف مسلسل التصفيات الدموية وعمليات الاختطاف وطلب الفدية وغيرها كثير فالمصالحة الوطنية أو الوئام المدني هو كما ورد في نص الرسالة التي بعث بها بوتفليقة إلي المشاركين في الملتقى الوطني حول مسيرة قيادات الولاية التاريخية الخامسة إحياء لذكرى استشهاد العقيد لطفي بالجزائر في 28- 03- 2000 "...فالوئام ليس مجرد حملة مؤقتة والسلم الذي نرتجيه ليس مجرد هدنة إنما هو بناء مرصوص لطي مرحلة قاتمة من تاريخنا وولوج مرحلة ما بعد الإرهاب والدمار.. مرحلة تجاوز الرؤية الاستئصالية والانعزالية واليأس المستفحل في قلوب شبابنا إلى الاعتزاز بالذات وممارسة الوعي بشرف الحياة واستنهاض الضمير والتنافس مع الأمم على الخير والعلم والإبداع"[1] فالجزائر سارت على نهج العفو والتسامح فمن قانون الرحمة إلى إعلان الهدنة والوئام المدني ثم إلى العفو الشامل الذي رقي لفظا إلى ميثاق السلم والمصالحة وهو نسخة معدلة من قانون الوئام المدني* والذي ورد في مضامينه ردود أفعال متباينة بين مؤيد ومعارض ومتحفظ نظرا إلى محتواه وإدراجه لكثير من الاستثناءات أهمها ما جاء في البند الثالث من باب -الإجراءات الرامية إلي تعزيز المصالحة الوطنية-حيث نقرأ ما يلي: "إن الشعب الجزائري وإن كان مستعدا للصفح ليس بوسعه أن ينسى العواقب المأساوية التي جناها عليه العبث بتعاليم الإسلام دين الدولة...[2]" هذا البند يحمل ضمنيا إدانة مطلقة لقيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ واتهامهم بتهمة العبث بتعاليم الإسلام كما يقرر هذا البند بصريح العبارة منع هؤلاء ممارسة أي نشاط سياسي. إن تحديد المسؤولية عن المأساة الوطنية ليس من باب معرفة المذنب وتأديبه بما يستحقه ولكن من باب تجنيب السلطة والمجتمع الوقوع في نفس الأخطاء والسلوك السابق. وإذا كان نص الميثاق الذي جرم طرفا واحدا وحمله كامل المسؤولية قد برأ ساحة السلطة ونفى عنها أي مسؤولية عن السبب في ظاهرة المفقودين وإن نص الميثاق يعالج بعض آثار المأساة ولكنه في المقابل يتجاهل بعض الأسباب المؤدية إلى الأزمة ويثبت الإقصاء السياسي لعدم رد الاعتبار للفيس هذا السبب الرئيس للأزمة خاصة إذا علمنا أن فاتورة الأزمة كانت حسب أرقام رسمية وغير رسمية ترى أنها فاقت 200 ألف قتيل فضلا عن قرى مدمرة ومدارس محروقة واقتصاد مخرب ودوائر وبلديات مهدمة ومستشفيات متضررة. وحسب مصادر إعلامية فإن << قطاع التربية عرف 900 عملية تخريبية مخلفة خسائر بـ3 ملايير دينار 706 عملية تخريب مست الاقتصاد و700 عملية مست منشآت إدارية (6 ملايير دينار) قطاع الصحة 395 عملية بتكلفة 500 مليون دينار و1500 عملية مست مناطق طاقوية وكل هذا أخضعت له الدولة أكثر من

[1] رماني إبراهيم، مختارات من خطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (1999 – 2003)، منشورات ANEP، الجزائر، 2003، ص777.

* قانون الوئام المدني le loi de la cordecivile رقم99 /08 المؤرخ في 07/131999/ والمصادق عليه من البرلمان بغرفتيه) المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة) والذي باركه الشعب الجزائري وزكاة بأغلبية ساحقة في استفتاء 1999/09/16

[2] انظر الملحق رقم (1)الخاص لمشرع الميثاق من أجل السلم والمصالحة.

23 مليار دينار لإصلاح وإعادة تهيئة ما تم تخريبه[1] لقد كانت العمليات الإرهابية والمجازر اليومية سببا كفيلا للتيار الموصوف بالاستئصالي لرفضه عقد روما أو ما يعرف بمجموعة سانت ايجيديو[2] ورفضها كذلك لمطالب اللقاء الرباعي وفكرة الحوار مع الإرهابيين مما دفع هذا التيار الاستئصالي إلى الاستمرار في منطق اقتلاع " آفة الإرهاب " من جذورها وقطع الطريق أمام أي مناورة تتموه في زى هدنة مقنعة تتوج بإعادة تركيب أشلاء الفيس المحل قصد العودة للنشاط السياسي تحت تسمية أخري وقد كان رئيس الحكومة الأسبق رضا مالك سباقا إلى توضيح معالم هذه الصورة أثناء مناسبة جنائزية عندما توعد المسلحين و" عرابيهم" بأنه قد آن الأوان ليغير الخوف موقعه وقد كانت العملية الضخمة التي قادتها وحدات الجيش الوطني الشعبي في 1995 ضد موقع كان سيضم اجتماعا تاريخيا لقادة الجماعات المسلحة بعين الدفلى والذي أوقع المئات من القتلى من صفوف الإرهابيين مناسبة لتعزيز هذا الطرح والاستمرار على هذا النهج قصد إضعاف الآلة الدعائية لمجموعة سانت ايجيديو وبدورهم فان أمراء الجيا حرصوا من خلال بياناتهم على رفض أي مبادرة سياسية تهدف إلى الهدنة أو وقف القتال والدخول في مسار الحوار[3] بل هددت بالتصفية الجسدية[4] التي مست العديد من العناصر المسلحة التي حاولت التجاوب مع مبادرات الرحمة التي أطلقتها السلطة في عهد اليمين زروال وبقدر ما كان رفض أغلب كتائب الجماعات الإسلامية المسلحة لدخول في مسار الرحمة موجها بالأساس إلى السلطة السكرية والمدنية فانه كان إشارة واضحة باتجاه أنصار المصالحة ولمن كانوا يراهنون داخل السلطة أو خارجها على إمكانية أن تحدث النجاحات الميدانية لقوات الأمن وتؤدي ببقايا المسلحين إلي إلقاء السلاح والاستفادة من تدابير قانونية مخفضة ومن عدم المتابعة القضائية قبل فوات الأوان غير أن الأمن دفع بالسلطة مرة أخرى إلى فتح ملف الحوار من أجل محاولات تخصيص الشرعية المهتزة وقد أدى هذا الانفتاح الرسمي نحو التيار الإسلامي مما دفع برضا الملك إلى تقديم استقالته في 11 أفريل 1994 معلنا تخوفاته من هذا المسعى وداعيا بالمقابل إلي تشديد الحرب ضد الجماعات المسلحة "ولقد ظهرت مبادرة أخرى للمصالحة مشابهة للندوة الوطنية التي انعقدت بالجزائر يومي 25و 26 جانفي 1993 حيث أنه بعد أيام قلائل من تعيين مقداد سيفي على رأس الحكومة 1994/04/11 أعلن رئيس الدولة في 27 مارس من نفس السنة في إدارة حكومته الجديدة في مواصلة حوار دون اقتصاء ودون ضغوط وتعهد بالتزام الجيش احترام قرارات القيادة السياسية وضمان نجاح الحوار[5] ولما تبين للرئيس زروال بأن إشراك قادة الفيس في مسار التسوية أمر لا معنى له خاصة لما تبين له أن هؤلاء القادة هم أنفسهم يشجعون الإرهاب مستدل بالرسالة التي بعث بها علي بن الحاج

---

[1] أسبوعية الحدث، العدد الثاني من 15إلى 2005الموافق ل 04 إلى 10ذي الحجة 1425 ص 3 بتصرف

[2] مجموعة سانت ايجيديو: هي مبارده سياسة قامت بها مجموعة من الأحزاب التي عارضت فكرة النخبة الحاتمة في إجراء انتخابات رئاسية بدعوة من مجموعة سانت ايجيديو الكاثوليكية الايطالية والشخصيات السياسية الجزائرية انعقد اللقاء بروما الايطالية من 10الي 13 جانفي 1994 وتم الإعلان مما يعرف بعقد روما الذي تضمن عدة توصيات منبثقة عن اللقاء الرباعي المنعقد بالجزائر في 04 جويلية 1994 وضم رؤوسا الأحزاب الستة عشر) مهري. - نحناح -خالد بن إسماعيل وعبد الله جاب الله) ، ومن بين أمم الشخصيات التي حضرت عقد روما نذكر أحمد بن بلة، سعد عبد الله جاب الله، حسين أيت أحمد، عبد الحميد مهري، لويزة حنون، نورالدين بوكروح ومحفوظ نحناح هذين الأخيرين انسحبا من اللقاء لأسباب مختلفة

[3] أسبوعية الحدث، العدد الثاني من 15إلى 2005الموافق ل04 الي10ذي الحجة 1425 ص 3 بتصرف

[4] زمام نور الدين، السلطة وإشكالية التنمية في الدول النامية، (أطروحة الدكتوراه في علم الاجتماع) الجزائر، 2002، ص121

[5] أنظر موقع الجماعة المسلحة على الانترنيت

الرجل الثاني في الفيس إلي شريف قوسمي أمير الجيا الذي سقط ميتا في كمين لقوات الأمن الجزائرية. لهذا أعلن زروال عن فشل الحوار ودعى إلى انتخابات رئاسية قبل نهاية 1995 وتعهد بالعمل من أجل اقتلاع آفة الإرهاب والعنف لهذا كان" نظام زروال قد فقد فرصة كبيرة لتوجه الدعم الشعبي نحو المصالحة والتسوية السياسية للازمة" على تعبير حد وليام كاند وقد كان لمجيء الرئيس بوتفليقة في أفريل 1999 بداية لمرحلة جديدة تميزت بالتراجع المحسوس للعمليات المسلحة نتيجة لثلاثة عوامل أساسية هما نجاعة العمل الاستخباراتي لقوات الأمن والمخابرات من جهة وخطة الاحتواء المزدوج التي شرع فيها منذ عهد الرئيس زروال بفتح باب التوبة لأفراد الجماعات المسلحة من جهة ثانية والنزيف الحاد داخل هذه الجماعات نظرا لكثرة الانشقاقات والتصفيات الجسدية من جهة ثالثة هذه العوامل الثالث الرئيسية وعوامل أخرى ثانوية مهدت الطريق للرئيس بوتفليقة لوضع لمساته الأخيرة لاستكمال مشروع الوئام المدني وقد حاول فيه تقديم خطاب ناعم باتجاه الإسلاميين في محاولة منه لاستمالتهم إلي قبول هذا المشروع خاصة وانه مشروع ميداني فقام بتغييرات هامة على قيادة الجيش الوطني الشعبي حيث قام باستبعاد كل من الفريق محمد العماري من على رأس هيئة الأركان واللواء فضيل شريف من المنطقة الجهوية الأولى واللواء محمد تواتي وغيرهم واستبدلهم بضباط سامين رقاهم إلى صف اللواء بعد أن كانوا في صف) الجنرال أو العقيد(كما تعهد بمواصلة الدرب الذي بدأه زروال ولكن بأشد حرص واصدق نية وأخلص عهد مهما كانت الظروف حيث يقول بوتفليقة في كلمة اختتام المهرجان العالمي الخامس عشر للشباب والطالبة بالجزائر في 16-08-2001 مايلي "قد يكون الإرهاب بالسكين.... وقد يكون الإرهاب بالقلم... مهما كانت نوعية الإرهاب تتم المصالحة الوطنية بالحوار الحضاري بين هؤلاء وهؤلاء والاعتراف بالأخر مهم اختلفت آراؤه معنا"[1] فالمصالحة تهدف بكل أبعادها إلى بناء دولة تتطلع إلى مستقبل يسوده الأمن والاستقرار على جميع المستويات من الجهوي والوطني إلى الإقليمي والعربي إلى الدولي والعالمي.

لقد تضمن نص الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية الذي وافق عليه الشعب الجزائري في استفتاء 29 سبتمبر 2005 بإرادة حرة قد احتوى في ديباجته على التذكير بما تعرضت له الجزائر مجتمعا ودولة من الأزمات والدسائس والمؤامرات الخارجية عجلت من اندلاع الفتنة الوطنية، كما تضمنت أيضا ديباجة هذا النص دعوة الشعب الجزائري بكل فئاته وشرائحه للالتفاف حول هذا الميثاق والسعي إلى التأطير وتعزيز التماسك الاجتماعي ونسي الأحقاد والتمسك بالفضائل والتآخي والتسامح والتفاهم من أجل الوحدة الوطنية. فسخرت الدولة لأجل ذلك كل مؤسساتها ووسائلها الإعلامية والاشهارية من أجل إنجاح هذا الاستفتاء* والحديث عن أهداف وقيم وإجراءات وضمانات تحقيق السلم والمصالحة الوطنية، حدد الميثاق إجراءات استتباب السلم وإجراءات تعزيز المصالحة الوطنية والتماسك الوطني ولكن جهل بعض الأفراد لمحتوى هذا المشروع وجهلهم لثقافة السلم والعفو عن الناس أثر بطريقة غير مباشرة على مدى نجاح فكرة المصالحة الوطنية، هذا لأن الكثير منهم لا يهتمون بعمليات الضبط الاجتماعي والمحافظة على العادات والتقاليد واستمرارية الجماعة لذلك فهم يحاولون جاهدين ربط الوسائل العقابية للسلطة بالنظام الأخلاقي العام وبمجموعة عامة من الأعراف والأفكار عن العوامل الاجتماعية التي تختلف حسب الفئات بحسب الفئات وبحسب اختلاف درجات

[1] رماني إبراميم، مختارات من خطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (1999 – 2003)، الجزائر، منشورات ANEP، 2003، ص 781

* أنظر صورة الرئيس بوتفليقة التي تتوسط الدعوة إلى الاستفتاء على مشروع المصالحة.

الثقافة[1] كما أن ظروف التنشئة الاجتماعية والثقافة الفرعية للفرد الجزائري تؤثر على هذا الأخير مما تجعله عرضة لحب الانتقام " ومن كان مرباه على العسف والقهر وضيق على النفس في انبساطها وذهب نشاطها ودعا إلى الكسل وحمل عليه الكذب والخبث والتظاهر بغير ما في ضميره خوفا من انبساط الأيدي بالقهر عليه "[2] والتخريب، وقد جاء قانون تدابير الرحمة الصادر بموجب الأمر رقم 95-12 والمؤرخ في 25 فبراير 1995 والمنبثق من أرضية الوفاق الوطني في هذا المجال ليؤسس تدابير الرحمة في ظل حملة من القواعد والمعطيات والظروف والشروط المطبقة على الأشخاص المتابعين بجرائم الارهاب والتخريب والذين سلموا أنفسهم طواعية للسلطات المختصة وأعلنوا توبتهم وتوقفهم النهائي عن كل نشاط إرهابي أو تخريبي، فتقررت سياسة المصالحة الوطنية ومسعى الوئام المدني كمحور أساسي وأول في مشروع رئيس الجمهورية وبرنامج حكومته وعلى هذا النهج يقول الرئيس بوتفليقة في كلمة حفل أداء اليمين الدستورية بالجزائر في 1999/04/27 ما يلي: " إن أولوية الأولويات في السياسة التي تستجيب لرغبات الأمة إنما هي العمل على استتباب السلم المدني والقضاء على العنف فكرا وقولا وفعلا، قضاءا مبرما لا هوادة فيه"[3] هذا الميثاق الذي أعلنه الرئيس بوتفليقة إنما هو تتويجا وتجسيدا لكافة المساعي والمحاولات الوطنية منذ ظهور فتيل الأزمة، ولكن بسبب ظروف استثنائية من جهة وعدم جدية السلطة في إجراء حوار وطني موضوعي يضفي إلى حل عادل للمأساة الجزائرية من جهة أخرى حال دون تعجيل أو تطبيق ميداني لهذه الفكرة، ولكن لما وصلت الأمور إلى حد لم يكن يتصوره حتى دعاة الاستئصال أنفسهم اضطرت الدولة إلى طرح فكرة الحوار وقبولها ولقد ورد في خطاب رئيس الحكومة إسماعيل حمداني أمام أعضاء البرلمان لمناقشة مشروع قانون الوئام المدني في 04 جويلية 1999 ما يلي:

"لقد فرضت الوضعية التي يمليها الواقع ضرورة تكييف التشريع المعمول به والذي جاء في ظرف عصيب وأعطى نتائج مشجعة في الماضي ولكن أضحى اليوم غير قادر على التكفل بمتطلبات المعطيات الجديدة التي أفرزتها مكافحة الارهاب"[4]، فقد جاء ميثاق السلم والمصالحة ليتوج المساعي السابقة في نطاق التدرج المسؤول والهادف إلى معالجة الأزمة الجزائرية.

و فعلا لقد حملت المصالحة الوطنية نتائج لو لم تتظافر الجهود ومن بينها إعلان مدني مزراق أمير تنظيم الجيش الإسلامي للإنقاذ في إطار مفاوضات جرت تحت مظلة الوئام المدني التي سمحت بنزول العديد من أتباع هذا التنظيم من الجبال واسترداد ستة آلاف قطعة سلاح حسب رئيس الجمهورية[5]، لهذا كانت السلطة أكثر قناعة لاختيار مبدأ التفاوض من أجل الوصول إلى حل شامل للأزمة التي حلت بالبلاد، ومن بين النتائج أيضا ما صرح به وأقرّه وزير الشؤون الدينية السيد عبد الله غلام الله للجرائد اليومية أن حوالي ستة مائة من الذين حملوا السلاح عادوا إلى الإمامة[6] هذا جزء من النتائج الايجابية التي حققتها المصالحة الوطنية.

---

[1] بدوي محمد، المجتمع والمشكلات الاجتماعية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988، ص 195.

[2] الحضر ساطع، دراسات عن مقدمة ابن خلدون، بيروت، دار الكتاب العربية، الطبعة (الثالثة) مهمل السنة، ص 45.

[3] رمانى ابراهيم، نفس المرجع، ص 773.

[4] لمزيد من التفصيل أنظر: خطاب رئيس الحكومة السيد اسماعيل حمداني من كتاب: المجلس الشعبي الوطني، المناقشة العامة لمشروع قانون استعادة الوئام المدني، مطبوعات المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، يوليو 1999، الجزء الأول، ص 10.

[5] **جريدة الخبر**، ليوم 18 مارس، 2006.

[6] **جريدة الشروق اليومي**، ليوم 04 سبتمبر، 2002.

الخاتمة والاستنتاج العام:

بما أن مجتمع البحث يعتبر "وحدة تحليلية"[1] تمكن كل باحث من الحصول على مجموعة من المعطيات والمعلومات والحقائق التي تؤدي إلى نتائج دقيقة، عندما قمنا ببناء قائمة من العناصر التي أردنا دراستها ومعرفتها انطلاقا من مجتمع بحثنا، وخلافا عن الدراسات السابقة وانطلاقا من طبيعة ميدان الدراسة الذي يمثل المجتمع الجزائري، وعليه فدراستنا تعتمد على تقنية المسح الشامل لمجتمع بحثنا، والمبحوثين يمثلون كل أعضاء المجتمع، فإذا استعملنا مصطلح العيّنة فنعني به مجتمع البحث بأكمله، ومن خلال الملاحظة العامة والتحليل الدقيق لشخصية الفرد الجزائري بصفة عامة انطلاقا من اعتمادنا على عينة البحث فقد خلصنا إلى أن طبيعة النظام الجزائري المبني على الازدواجية في الخطابات السياسية والإيديولوجية في المعاملة الواقعية، ولكي نفهم الخلفيات التاريخية لا مفر من البحث في ديناميكية التغييرات الاجتماعية والثقافية للجزائر.

حيث إنه بالرغم من شعار الديمقراطية والتداول على السلطة الذي ترفعه وتنادي به السلطة الجزائرية دوما إلا أننا نلاحظها وكأنها "كتلة تاريخية ورثت وتابعت مبادئ التنظيم الإيديولوجي الذي صاغته وأتقنته الحركة الوطنية والثورة الجزائرية[2]"، وكأنّ رجالات السلطة هم المجاهدون وحدهم وأقاربهم فقط هم الشهداء دون بقية أفراد الشعب هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ظروف المعيشة وعدم الاستقرار في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نظرا إلى التحولات والتغيرات التي تطرأ بين الفينة والأخرى على المجتمع تؤثر بصفة مباشرة على نمط الحياة الطبيعية للفرد الجزائري لأن الإنسان "ابن عوائده ومألوفه لا ابن طبيعته ومزاجه"[3].

لهذا نجد أن العلاقة القائمة بين السلطة والمجتمع تتسم بالطابع العدائي المتبادل، وما فاتورة التخريب الذي مسّ هياكل ومؤسسات الدولة في مظاهرات الخامس أكتوبر 1988 إلا دليل على صحة ما نقول "هذا الانفجار المدوي علامة أكيدة على حجم الكبت المتراكم وغياب التأطير العقلاني لحركية المجتمع السياسية والاجتماعية"[4].

إن سوسيولوجيةالسوسيولوجيا* هي الدراسة التي تضفي على المساهمات النظرية والتطبيقية للمجتمع الجزائري. وفي تحليلنا للعلاقة التفاوضية بين السلطة والجماعات المسلحة تحتّم علينا أن نتطرق إلى كل الجوانب التي كانت محورا في اندلاع الغضب الشعبي وصولا إلى مرحلة العنف المسلح. وهذه الجوانب التي تسمى في الفكر السوسيولوجي الأكاديمي عند مارسال مورس بالظاهرة الكلية أي التي تهتم بكل ما له علاقة من بعيد أو قريب لسوسيولوجية الأزمة الجزائرية، وعليه فإن الفرضية الأولى التي بنينا عليها هذا البحث والقائلة إن "اعتراف الدولة الممثلة في أعلى هيئاتها بأنها قد أخطأت التقدير في حق المواطنين أدى إلى طرح فكرة المصالحة الوطنية للتكفير عن الذنب" هي

---

(1) Jones ® **Méthodes de Recherche en sciences humaines** ،Trd: Nathalie Burry et Olivoier Servais ،Bauxelles ،edDebnek Université ،2000 ،P 17

(2) مركز دراسات الوحدة العربية، الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مجموعة من الأساتذة بيروت 1996 – ص 420.

(3) ابن خلدون عبد الرحمان، مقدمة العلامة ابن خلدون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص 130.

(4) GALLISOT ® « Octobre 88 en Algérie il n'y a pas de révolution d'octobre « Revue N° (11) ALXAL, cahiers d'études herbêtres, Paris, 1990; P 11.

* مفهوم استعرناه من

:M. S. R 1970 Sociology of Sociology (New York ، Friedricks(l)،

جواب مؤقت تأكدنا منه من خلال بحثنا الميداني القائم على تحليل البيانات الإحصائية والآراء التي استقيناها من مختلف الينابيع العلمية حيث إن رئيس الجمهورية في حد ذاته يقر ويعترف بأخطاء سابقيه في التعامل مع الأحداث التي تلت توقيف المسار الانتخابي بل ذهب إلى حد التصريح في إحدى حملاته الانتخابية للاستفتاء على مشروع السلم والمصالحة إلى القول: "لو كنت شابا في ذلك الوقت لصعدت إلى الجبل" وهذا كلام صريح على الخطإ الفادح الذي وقع فيه أصحاب القرار في هرم السلطة بدعم من التيار الاستئصالي بقيادة التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD) والأحزاب الماركسية الأرثوذكسية والمنظمات الجماهيرية مثل (الاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد الوطني للنساء الجزائريات) وغيرها من الذين يرفضون فكرة الحوار أو التفاوض مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ولكن إذا كانت السلطة تعتبر المسؤولية مشتركة بين الطرفين (السلطة وحزب جبهة الإنقاذ) فهي تعترف بخطإ توقيف المسار الانتخابي لكنها في النهاية تحمّل الفيس المسؤولية كاملة، التماسا منها تبرئة نفسها ولو جزئيا.

وانطلاقا من هذا الاعتراف– بالخطإ– فإنها تدعو إلى المصالحة الوطنية من أجل الانتقال إلى الديمقراطية والقضاء على العنف المسلّح وبناء المجتمع الفتي "ليس الوفاق المدني في نظرنا مجرد مفهوم سوسيولوجي، إنه واقع حقيقي للعلاقات في صلب المجتمع، ومن ثمة فإنه ينبغي تجسيده... سنلاحظ معا أن هذا القانون الذي يرمي إلى المساهمة في وضع حد للعنف المسلح ليس بالقانون القمعي، وسنلاحظ أيضا أنه لا ينطوي على حل وسط، ولا على تواطؤ من جانب الدولة بحكم أنه يهدف إلى استعادة السلم...

لقد استخدم العنف وسيلة للتعبير السياسي– وهو أمر مرفوض ولا يمكن تبريره ويجب على الذين استعملوه أن يبرهنوا بأنهم أقلعوا عنه نهائيا"[1].

والحديث عن اعتراف السلطة يؤدي بنا إلى طرح فرضية ثانية مفادها أن فظاعة الإرهاب ومخلفاته الفادحة أرغمت السلطة على مبدإ التفاوض وطرح فكرة المصالحة– هذه الفرضية لم نستطع أن نثبتها أو نتحقق منها ميدانيا نظرا إلى كونها تحتمل الصدق وتحتمل الكذب. وهذا الأخير هو الغالب في كثير من الأحيان، ولكن هناك من ينظر إلى هذه الفرضية نظرة تشاؤمية وبالتالي السقوط في النظرة اللاتاريخية (L'anachronisme)* ويذهبون إلى الجزم بأن فاتورة العمليات الإرهابية فاقت عشرة آلاف قتيل وخسائر مادية قدرت بحوالي 26 مليار دينار، ولقد قدم رئيس الحكومة "أحمد أويحيى" للقنوات الرسمية أرقام ضحايا الإرهاب ما بين جانفي 1992 و 31 ديسمبر 1997 بـ 22536 ضحية و 21137 جريح و 3855 عملية تخريبية، هذا دون أن ننسى أن عمليات الاغتيال صاحبتها عمليات اختطاف أجانب ورجال دين وأعمال، هذه النقطة هي التي أدت بنا إلى طرح هذه الفرضية لأن السلطات الأجنبية كانت ولا تزال تضغط على السلطة الجزائرية للتفاوض مع الجماعات الإسلامية المسلحة من أجل إطلاق سراح المختطفين والتفاوض على مبدإ المصالحة الوطنية.

أما الفرضية الثالثة وهي الأرجح على الإطلاق فقد تحققنا منها كلية في الجانب الميداني التطبيقي من خلال المقابلات الموجهة ونصف الموجهة ومن خلال تحليل مضامين الخطابات والندوات التي

---

[1] مقتطف من خطاب رئيس الجمهورية في منتدى الصداقة بين الشعوب 23 أوت 1999 بريميني (ايطاليا) أنظر رئاسة الجمهورية، نفس المرجع، (ص 195، 196).

* مفهوم استعرناه من كتاب: الجويلي محمد، الزعيم السياسي في المخيال الإسلامي بين المقدس والمدنس، تونس، المؤسسة الوطنية للبحث العلمي، 1992، ص 77.

عقدها أو أعلنها أو صرّح بها أفراد هذه الجماعات المسلّحة سواء التائبين منهم أم الذين تمّ القبض عليهم من طرف مصالح الأمن، هذه الفرضية القائلة إن التناحر الداخلي للجماعات المسلحة وانقسامها أدى ببعضها إلى قبول فكرة التفاوض حول المصالحة الوطنية– وهذا ما أكدناه في خبايا هذا البحث في فصل خاص به–، ولقد كان سبب هذا التناحر الداخلي ما بين كتائب الجماعات المسلحة راجع إما إلى الاختلاف الفقهي والمذهبي وإما إلى حب الإمارة والسعي إلى الوصول إلى السلطة العليا لهذه الجماعات، وإما إلى الاختلاف الجوهري في تكفير النظام والمجتمع برمته. فقد جاء في حوار للأمير السابق للجماعة السلفية للدعوة والقتال نبيل صحراوي المدعو أبا إبراهيم مصطفى مع اللجنة الإعلامية للجماعة السلفية للدعوة والقتال ليوم الخميس 24 شوال 1424 هـ الموافق لـ18-12-2003 ما يلي: "... إن الجماعة السلفية للدعوة والقتال تقاتل هذا النظام الحاكم في الجزائر على أساس الكفر والردة عن الإسلام كما جاء في ميثاق الجماعة في مقاصدها (قتال النظام الجزائري المرتد الممتنع عن الشرائع) وقتال المرتدين مقدم على قتال غيرهم من الكفار الأصليين وعقوبتهم أشد من عقوبتهم في الدنيا والآخرة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية "وقد استقرت السنة على أن عقوبة المرتد أعظم من عقوبة الكافر الأصلي من وجوه متعددة منها أن المرتد يقتل بكل حال ولا يضرب عليه جزية ولا تعقد له ذمة بخلاف الكافر الأصلي) – مجموع الفتاوى 534/28)".

إذن فهؤلاء الحكام لا تعقد لهم ذمة ولا أمان ولا عهد ولا صلح ولا هدنة ولا يقبل منهم إلا التوبة أو السيف، فلا هدنة ولا صلح مع المرتدين وهذا هو المقرر في الميثاق والجماعة لم يسبق لها منذ نشأتها أن اتصلت بأي فرد من هذا النظام الحاكم قصد التفاوض أو التحاور أو التصالح ولن يحصل هذا لأنه مخالف لمبادئها المؤصلة وفقا للكتاب والسنة[1].

من هذا المنطلق– تكفير المجتمع برمته– بدأت كتائب الجماعات المسلحة تشكك في نية أمراء الحرب مما دفع ببعضها إلى الدخول في الهدنة مع النظام القائم وتحول فيما بعد الصراع بين أجنحة هذه الجماعات.

وعليه يمكن القول مما سبق إن الفرضيات المقترحة لبناء هذا البحث قد تحققنا منها واستطعنا أن نصل إلى استنتاج عام وملخص لسوسيولوجية الأزمة الجزائرية التي يمكن أن نحدد خلفياتها التاريخية ونبنيها على أربعة أبعاد يمكن حصرها في البعد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي التربوي كل هذه الأبعاد ستعطي لنا رؤية شاملة وإجابة كاملة للدراسة السوسيولوجية العلمية لأزمة الجزائر.

إن استقلال الجزائر لم يخلّف الإنجازات والمكاسب الكبرى فقط بل خلّف سلبيات رغم قلتها إلا أنها كانت كافية لتكون عائقا في وجه التطور من بينها صعوبة التحكم في رسم السياسات وبرامج البناء والتشييد والتنمية الوطنية الشاملة لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية وهذا لنظرا إلى قوة العراقيل من جهة والضغوط الداخلية والخارجية من جهة أخرى، ولقد أدت هذه الإفرازات بالإضافة إلى صعوبة التعامل مع عوامل التغيير والتحول من النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم على أساس نظام الحزب الواحد والاقتصاد المخطط إلى نظام التعددية السياسية ونظام اقتصاد السوق، هذا التحول الذي تم دون توفر شروط وظروف التحكم فيه من طرف سلطة الدولة الأمر الذي جعل البلاد تتعرض للعديد

[1] المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الجزائر، الدورة الثامنة عشر، نوفمبر 1988، ص 4.

من المخاطر والتهديدات والتحديات وحالات الفوضى والفلتان الشامل، لتحل على إثر ذلك أزمة الفتنة والفرقة والإرهاب المسلح والجريمة المنظمة بكل تداعياتها وآثارها المتنوعة، فتعرضت السلطة للاهتزاز وتعرضت مؤسساتها للانهيار كما تعرّضت في ظلها لمحاولة القضاء التام على البنى الفوقية والتحتية للمجتمع والقضاء على النظام الوطني الجمهوري، هذه الأزمة هي التي أدت إلى طرح فكرة التحاور والوفاق الوطني ثم الوئام والمصالحة الوطنية، فقد كانت النصوص القانونية المتعلقة بالإرهاب ومكافحته تكريسا لمبدإ شرعية الجرائم والعقوبات ضد مرتكبي أعمال الإرهاب.

ولكن المتتبع لحركة التاريخ الجزائري يمكنه الولوج في تفاصيل رصد وتحديد الأسباب والعوامل الموضوعية والمادية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتعرف على الخلفيات التاريخية لها ثم استنتاج الأبعاد السوسيولوجية لهذه الأزمة التي حصرناها في:

1-البعد الاقتصادي:

إن عدم الاستقرار السياسي الذي ميّز السنوات الأولى من الاستقلال وضعف الدولة المنهكة بالنزاعات بين مختلف القوى من أجل الوصول إلى السلطة قسّم ظهر الدولة إلى ثلاث اتجاهات كبيرة ممثلة في التيار الليبرالي ذي الاتجاه البورجوازي، طموحه سعى إلى تحقيق رغبته في السيطرة الاقتصادية والهيمنة السياسية وخير من يمثله أنصار الحركة الوطنية التي أبعدت من السلطة قبيل تحقيق الاستقلال رغم المكانة الأساسية التي كانت تحتلها في الحكومة المؤقتة مثل بن يوسف بن خدة وشعار الجزائر "حررها الجميع ويبنيها الجميع"، أما الاتجاه الثاني فهو الاتجاه الاشتراكي القائم على التسيير الذاتي العمالي وظهور الثورة الزراعية وشعار الأرض لمن يخدمها بقيادة الهواري بومدين، أما التيار الثالث فهو الممثل في الاتجاه الشعبوي ومشروعه التنموي التحديثي ومشاريع المخططات الخماسية وشعار من الشعب وإلى الشعب.. كانت هذه الاختلافات في الرؤى نقطة البداية للأزمة الاقتصادية الجزائرية ومشكلة التنمية.

إن الدراسة السوسيو-اقتصادية في ضوء السياق التاريخي للمجتمع الجزائري تؤكد أن الكثير من الصراعات تهدف إلى إعادة النظر في العلاقات القائمة على مستوى النظامين السياسي والاقتصادي للبلاد واستمرار صراع المصالح على مستوى المؤسسات الوطنية يتضح من خلال التعارض القائم بين الإدارة كجماعة تكنوقراطية تمتلك حق ممارسة الإشراف والرقابة وبين أغلبية العمال الذين يحاولون امتلاك بعض السلطة.

لقد منح الانفتاح الاقتصادي على الخارج فرصة إرساء القواعد الأساسية التي يريدها الغرب الرأسمالي- فكرة وممارسة- وعلى نطاق واسع يشمل تجزئة التكامل الاقتصادي والسياسي بالاستغلال الباطني لخيرات البلاد.

بالإضافة إلى ذلك فإن المشكلة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر تتمثل في الدخل السنوي الأمر الذي أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية والسبب في انخفاض اليد العاملة وارتفاع القدرة الشرائية إنما هو الأزمة العالمية لانخفاض سعر البترول سنة 1986 التي دفعت "الدولة إلى تقليص القسط المخصص للاستثمارات العمومية بـ 5,2 نقطة"[1] مما أدى إلى تفاقم الفشل الاقتصادي بصورة متسارعة دون أن ننسى أنه منذ الثمانينات كان هناك تراجع في ديناميكية التشغيل مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة حيث انتقلت من 16 % سنة 1985 إلى 21% سنة 1987 إلى

[1] المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، مشروع تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية، الجزائر، الدورة العامة الخامسة عشر ماي 2000، ص 96.

أن وصلت حسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 1998 إلى 34%"[1].

إن محاولة القضاء الكلي على البطالة وتحقيق التوظيف الكامل عن طريق خلق مناصب شغل لكل فرد في المجتمع باعتبار العمل "حقا مضمونا طبقا للمادة 24 من دستور 1976 – على الدولة أن توفره لكل مواطن راغب في العمل وعليه فقد استطاعت خلق ما يقارب 2,164 مليون منصب عمل جديد إلى غاية سنة 1980 "[2].

كما أن البطالة تعتبر "أحد الأعباء الكبيرة التي تحمّل نتائجها الشباب الجزائري وكانت هي السبب الذي خرج به إلى الشارع في انتفاضة شعبية في الخامس من أكتوبر 1988"[3]. بالرغم من المجهودات المبذولة خلال العشريتين الأوليين من الاستقلال التي أدت إلى ارتفاع نسبة الاستثمارات الاقتصادية بفضل خلق مناصب شغل كثيرة وبالتالي انخفاض نسبة البطالة فقد ورد في تقرير المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي ما يلي: "نسبة البطالة من 33% سنة 1966 و22% سنة 1977 إلى 9,7 سنة 1985، فعرفت نسبة التشغيل في هذه الفترة تقدما ملحوظا، إذ قدرت بحوالي 4,34 سنويا في الفترة الممتدة بين 1967 و1986"[4].

فالبطالة لم تعد مجرد أرقام تشير إلى سوء وضعية عالم الشغل، فلما نجد حوالي ثلث المجتمع مقصى من الانتماء الاجتماعي فإن أندري قرز (André GORZ) يرى "أن الاندماج في المجتمع المعاصر لا يتم إلا بالعمل، أما المجتمعات النامية العاجزة عن توفير الشغل لكل أفراد المجتمع فهي تعمل على زيادة عملية الإقصاء من المجتمع، فهنا المجتمعات أمام أزمة مجتمع وليس أمام أزمة شغل فحسب"[5] بل تعمل على تفكيك النسيج الاجتماعي وإضعاف العلاقة بينها وبين الأفراد مما يؤدي بهم إلى الانقسام الطبيعي للمجتمع وظهور الطبقية التي تؤدي بدورها إلى تلاشي التماسك الاجتماعي، فالعمل حسب دومينيك شنابر (Dominique Schnapper) "يشكل تكريسا لوضعية النضج "Adulte " بالنسبة إلى الشباب ووسيلة لاكتساب مكانة طبيعية في الوجود " هذه القيمة (النضج) غيبتها السلطة في المجتمع الجزائري مما دفع بالشباب إلى الانتقام بطريقتهم الخاصة.

ومن خلال الجدول التالي نتصفح معدلات البطالة والنشاط المهني في الجزائر من سنة 1966 إلى غاية سنة 1995.

الجدول رقم (09) يبين تطور معدلات النشاط والبطالة من سنة 1966 إلى سنة 1995 بالملايين[6]:

	1966	1977	1987	1992	1995
عدد السكان الإجمالي	12	17	23	26,2	28,1
السكان النشطون	2,6	3,1	5,3	6,2	7,5

(1) Khalfi® « Emploi et chômage dans les pays du Maghreb » **Revue du CENEAP** Panorama des économies Maghrebine contemporaines.

(2) Messaoudi (A) **Chômage et solitude familiales, Alger vers l'état islamique** peuple méditerranéene, N° 52, Juillet, Décembre 1990 ،P 198.

(3) ONS, « Prospective 1962 -1991 » **revue statistique N° 35**, P 18.

(4) Gorz(A) « croissance économique et exclusion sociale **« revue Galilée, Nov1992 in Rivai (N), le chômageet le chômeur de longue durée**, L'harmattan, Paris, 1996 ،P 32.

(5) Schanpper(D) **l'épreuve du chômage**, Paris, édition Gallimard, 1994, P 76.

(6) Temmar (H), **Stratégie de développement indépendant ،le cas de l'Algérie:** un bilan, édition publisud, Paris, 1983 ; P32.

السكان العاملون	1,7	2,4	4,2	4,7	5,4
البطالون	0,8	0,7	1,1	1,5	2,1
معدل البطالة	33%	22%	21%	23%	29%

نلاحظ من خلال هذا الجدول دون أن نعلق على نسبه، صحة التفسيرات التي ترى أن من بين الأسباب المفجرة لانتفاضة أكتوبر 1988 واتساع الهوة بين المواطن والسلطة إنما هو ارتفاع نسبة البطالة، هذا إلى جانب ضعف فعالية الاستثمارات كما نجد أن " القطاع الصناعي الذي كان يمثل حوالي 4% من إجمالي الاستثمارات باعتباره المحرك الأساسي للتشغيل لم يصل إلى المستويات الإنتاجية المنتظرة حيث عرف نسبة بعيدة عما كان مقدرا له، فقدرت مستويات الإنتاجية بـ 30% في حين كان منتظرا أن تصل إلى 70% "[1] وهكذا عرفت الجزائر بالإضافة إلى كل هذا، ظهور التشغيل غير القانوني وظاهرة السوق السوداء (Marché Noir) وظاهرة (الطراباندو) التي انتشرت بسرعة البرق " بحوالي مليون عامل في نهاية سنة 1992، أي ما يعادل 17%) من فئة السكان العاملين) في غير القطاع الفلاحي كما عرفت البطالة انتشارا كبيرا خاصة بين فئة الشباب حيث نجد أن أكثر من 80 % من البطالين هم دون 30 سنة ومنهم من يحمل الشهادة الجامعية"[2].

وبناء على ما تقدم نستنتج أن صغار المنتخبين وغيرهم "في البلدان النامية لا يشكلون على حد تعبير كريس جيري (Chris Gerry) بروليتاريا رثة (LumpenProletariat) أو قوة ثورية راديكالية، بل هم ضحايا الاستغلال واللامساواة"[3]. وإلى جانب كل هذه المشاكل التي ضخّمت من الأزمة الاقتصادية في الجزائر فإن عملية النزوح الريفي والهجرة نحو المدن أدت إلى ظهور مراكز العبور والأحياء الحضرية المعاصرة التي انعدمت فيها روابط القرابة والنسب فتحولت إلى مجمعات سكنية أطلق عليها مصطلح "الحومة" هذا الأخير حتى وإن كان يملك قيمة رمزية أصبح المجتمع الجزائري يفتقدها شيئا فشيئا، مما أدى بالفرد إلى المكوث خارج البيت أو الحي أطول مدة ممكنة بعيدا عن أعين الأسرة و"الحومة" التي تلاحقه بنظرات محتقرة بسبب بطالته أو تسربه المدرسي المبكر أو بسبب انحرافاته الاجتماعية كالإدمان على المخدرات ومعاكسة الفتيات وغيرها، هذا البعد الروحي عن المنزل والحي بصفة عامة، يقلل من عمليات الارتباط الانفعالي الإيجابي ويقضي على عمليات التعاون العضوي التي أشار إليها دوركايم.

معظم الدراسات النفسية التي تطرقت إلى الآثار التي يحدثها الشغل عند الفرد تؤكد أنهم الأكثر عرضة وقابلية للمشاكل النفسية فالدراسة التي قام بها كل من بانكس (BANKS) وجاكسون (JACKSON) تؤكد وجود علاقة بين البطالة وظهور الاضطرابات النفسية على الفرد البطال.

هذا ما استنتجناه، أن الأزمة الاقتصادية هي أهم المسائل التي تمس صميم حياة المجتمعات والشعوب وأن هذه الأزمة إنما تتولد عن فشل السلطة في حلها المشاكل الاجتماعية وأنها نتيجة حتمية لكل ما خلفته من انتفاضة شعبية تطورت إلى إرهاب مسلح.

2-البعد الاجتماعي والثقافي:

مما هو متعارف عليه سوسيولوجيا أن المجتمع يقوم على عدة عوامل منها التنوع والاختلاف والتوافق والتعاون وهذا من خلال الخصوصيات التي يقوم بها الأفراد كفاعلين اجتماعيين انطلاقا من

[1] المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، **نفس المرجع**، ص 16.

[2] مركز دراسات الوحدة العربية، **الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية**، بيروت، 1996، ص 331.

[3] مركز دراسات الوحدة العربية، نفس المرجع، ص: 403.

مكانتهم وأدوارهم الاجتماعية وبناءاتهم الاقتصادية ومكوناتهم الثقافية والحضارية القائمة على أسس تنظيمية.

وعلى هذا سنولي الجانب الاجتماعي والثقافي للأزمة الجزائرية نوعا من الاهتمام نظرا إلى التخلف الذي عرفته- ولا تزال تعرفه- الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى إيمانا منا بأن تطور المجتمع وتخلفه إنما هو طبق الأصل لثقافته التي يتميز بها، فمن المؤكد تاريخيا أن ثمة قاسما مشتركا بين تطور مجتمع ما وثقافته لأنها هي فكرة مقياس الرقي والازدهار، والمتتبع للأزمة الثقافية الجزائرية يدرك يقينا صحة ما نقول، نظرا إلى تمييز المجتمع الجزائري بتبعية فكرية واغتراب اجتماعي واستلاب ثقافي، هذه التبعية الثقافية إنما هي مصطلح تاريخي قائم على النظرية الاستعمارية التي ترفض الأطروحات المناقضة لها والتي تدعو إلى مواجهة الركود الثقافي ومحاولة النهوض به، ومن أهم المشاكل الاجتماعية والثقافية التي واجهها المجتمع الجزائري قضية ازدواجية الثقافة على مستوى النخب المتعلمة والسياسة، وما آلت إليه هذه الازدواجية من صراع ثقافي إيديولوجي فيما بينها، والذي تطور إلى صراع إيديولوجي وعقائدي، تجلت ملامحه أكثر على مستوى اللغة والثقافة خاصة في التصادم بين العربية والفرنسية باعتبارهما وسيلتين لنقل الإيديولوجية، ولقد تطور هذا الصراع اللغوي الإيديولوجي إلى اللهجات المحلية ثم إلى الثقافة الفرعية للمجتمع فظهرت النزعة الجهوية وسياسة فرق تسد الاستعمارية وتبادلت التهم بين الجناحين المتصارعين فاتهم " المعربون بأنهم محافظون ورجعيون في أفكارهم وأفعالهم، في حين اتهم الفرانكفونيون بالعمالة والشيوعية والاغتراب عن الثقافة العربية"[1]. ولقد تميزت هذه الإيديولوجيا بمحاولة التوفيق بين عناصر دينية محافظة وعلمانية لائكية، والجمع بين الحفاظ على الأصالة والتمسك بالتراث وإحيائه من جهة والانبهار بالحداثة والتوق إلى العالمية والاندماج في حركية العصرنة من جهة أخرى ما يعرف في الخطابات السوسيو ثقافية بأزمة الثنائيات الحديثة خاصة الأنا/ الآخر، الأصالة/ المعاصرة، التراث/ التقدم، وغيرها من الثنائيات المختلفة فيما بينها.

هذه الصراعات ذات الخلفية التاريخية هي التي دفعت بمصطفى الأشرف لكي يحدد عمليات الانحلال والتفكك الثقافي الذي طال المجتمع الجزائري وحوله إلى وضع كارثي حتى أصبح اقتصاده هشا لا معنى له، وحتى إن القيم الروحية الدينية هي الأخرى أصابها الورم الانحلالي فأصبح ضمنيا ومرابطيا فشتت ثقافة انقطعت عن رحم سياقاتها السوسيوتاريخية وأصبحت طفيلية وحل محلها الشعوذة والسفسطة والدجل والخرافات والبدع والطرقية الضالة، بل إن الجزائر كمجتمع لم تعرف الزيتونة كالتونسيين ولا الأزهر كالمصريين ولاجامعة فاس كالمغربيين حتى أصبحت الرداءة في كل شيء على حد تعبير مصطفى الأشرف.[2]

فإذا تكلمنا أو أشرنا إلى وجهة نظر معينة فهذا لا يعني أننا من أنصار الأطروحة الأنثروبولوجيةالكولونيالية التي ترى في المجتمعات الإسلامية والعربية مصدر الفوضى والركود والتأخر لتبرر العدوان الاستعماري عليها، ومن أهم المشاكل التي واجهت الثقافة الجزائرية مسألة الهوية خاصة في منطقة القبائل وتطورت الأمور من مسألة الهوية إلى روح المواطنة ومطالبة البعض بالانفصال والاستقلال الذاتي وهذا بسبب التهميش والفشل الاجتماعي الذي يعيشه مجتمعنا، هذا الفشل طال

[1] الأشرف مصطفى، **الجزائر الأمة والمجتمع**، ترجمة: حنفي بن عيسى، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983.

[2] **الخبر**، السبت 16 جانفي 1999، ص: 6.

مجالات حساسة داخل المجتمع تعتبر البنية الأولى لبنائه وتثقيفه حتى عجزت عن أداء أدوارها ووظائفها التي وجدت لأجله بفعالية كاملة، فمن الأسرة إلى المدرسة وإلى المسجد ثم دور الشباب ومراكز التكوين والترويض وكل المؤسسات التربوية الهادفة كل هذه المؤسسات هي قريبة إلى الزوال ليحل محلها الملعب وقاعات اللعب (Salle des jeux) والحفلات، كما أن غياب وتغييب المجتمع المدني والمعارضة السياسية والانفراد بالحكم السلطوي بطريقة ميكيافلية من جانب السلطة الحاكمة أدى إلى هجرة العلماء أو ما يعرف بهجرة الأدمغة نحو الخارج مما انعكس سلبا على التطور العلمي وما انحطاط المستوى الجامعي وطرق ومناهج البحث العلمي إلا دليل على ذلك. كل هذا أدى إلى ظهور مشاكل أخرى في الجانب التربوي والثقافي الاجتماعي كمشاكل الأسرة والمنظومة التربوية الجزائرية بكل أطوارها خاصة في الجانب اللغوي وعملية التعريب التي تقدمت بشكل تدريجي وكانت تتعثر في كل مرة بسبب معارضة الأقليات الفكرية والإيديولوجية، حتى أصبحت ظاهرة التعريب معركة من معارك الاستقلال الثقافي.

هذه المشاكل وغيرها جعلتنا نتصور الأزمة الجزائرية من بعدها الاجتماعي والثقافي وهي نتيجة حتمية لظهور ظاهرة العنف السياسي ولهذا يمكن اعتبار أن الجماعات الإسلامية المسلحة، حالة ذهنية اجتماعية تترجم إرهاق سنوات الجمر على حد تعبير المخرج السينمائي لخضر حامينة.

3-البعد السياسي للأزمة:

بالرغم من أن هذا الجانب كانت له حصة الأسد من الاهتمامات البالغة من طرف المجتمع برمته حتى أصبح العوام يتكلمون عن " البولتيك " وهي ترجمة استهجانية سيئة لكلمة " Politique " وتعني السياسة، إلا أن ذلك كاف لتغيير النمط والخطاب السياسي سواء من جانب السلطة أم من جانب المعارضة والأحزاب السياسية وعامة المجتمع، حتى الحركات الطلابية والطبقة المثقفة كانت تجعل من خطاباتها الجانب السياسي جوهر الحوار القائم فيما بينها.

والحديث عن الخلفيات السياسية للأزمة الجزائرية يطول بنا ولا يمكننا أن نوجزه في فصل أو مبحث معين ولكن اختصارا منا سنتحدث عن الأيام الأولى للاستقلال والتي لا تزال آثارها قائمة إلى غاية اليوم, ففي سنة 1962 كان الرهان الذي حسم النزاع بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وهيئة الأركان العامة، ثم النزاعات التي تبعته، كان رهان الاستحواذ بحسن أو بسوء نية على ريع الشرعية التاريخية والتحكم في مقاليد البلاد، كما أن مؤتمر طرابلس الذي اختار الاشتراكية لنظام سياسي اقتصادي يقوم على الإصلاح الزراعي ومنهجية الحزب الواحد التي صودق عليها بالإجماع مع اندفاع الأهواء فيما يخص تركيبة المكتب السياسي والهيئة القيادية للحزب وهي نفس القرارات والنتائج التي خرج بها ميثاق الجزائر والميثاق الوطني تقريبا[1]. وعندئذ لم يبق الاستيلاء على السلطة أو الاحتفاظ بها إلا للممارسات التي أصبحت تسيطر عليها بنى قديمة تعتمد على علاقات القرابة الجهوية والإيديولوجية الفكرية والمذهبية والحزبية التي أدت إلى سير عكسي للتاريخ والحيلولة دون التقدم والرقي.

كما أن هاجس القطيعة لم يسمح بتراكم تاريخي حيث نجد أن كل قائد يصل إلى السلطة يعلن عن القطيعة لنكران عمل سلفه واتخاذ سياسة محو الماضي، وقد امتد هذا السلوك إلى مختلف مستويات المسؤولية إلى حد قيام نظام التغيير الكلي والانطلاق من نقطة الصفر بدل الاستفادة من الإسهامات السابقة وتصحيح أخطائهم.

---

[1] زمام نور الدين، نفس المرجع، ص: 362.

إن تعاقب المحن التي غذتها الديناميكية الداخلية ساهمت في انحراف مبدإ الشرعية الثورية باستغلالها استغلالا سياسويا، فعرفت القيم الوطنية بذلك تدهورا كبيرا وسقطت السلطة الرمزية التي تستمد مبادئها من ثورة نوفمبر المجيدة، ولأن الحقل الإيديولوجي يأبى الفراغ فقد ظهر المشروع الإسلامي الراديكالي الذي مارس إغراء شبيبة متعطشة إلى اليقين والتي عاشت إحباطات متتالية، فاستمدت الحركة الإسلامية الممثلة في جبهة الإنقاذ مشروعها من قوة جذبها من التعبير عن خطاب معارضة جذرية للسلطة بواسطة إدانة الظلم والرشوة وغياب الأخلاق وكل الآثار المرتبطة بعدم تطبيق الدين في صفائه الأصلي الذي لن يتم حسب هذا الخطاب إلا بإقامة دولة إسلامية تتوفر على ضمانات خارجية قوية هدفها إعادة أسلمة المجتمع، فاستحوذت هذه الحركة في مجالات تمذهبها لخدمة مشروعها الإسلامي على كل من المساجد وفضاءات الأوساط الاجتماعية التي تحركها أعمال الخير والتضامن والتكافل. هذه الفضاءات التي غابت عنها هياكل الدولة كانت الأفكار الراديكالية التي قدمت نفسها كبديل شرعي وحتمي لإخراج وإنقاذ البلاد من براثن الأزمة السوسيولوجية.

وبالفعل في هذا الوقت بالذات تضافرت العوامل الأساسية وتلاحمت الأسباب فيما بينها فأنتجت الخطاب الشعبوي الذي سارع لتنمية الديناميكية الداخلية وانفجار الأزمة باندلاع الغضب الشعبي وظهور العنف المسلح.

"ومن المفيد أن نوضح أن علماء الاجتماع السياسي يميزون بين ثلاثة أنواع من أشكال العنف من حيث أساليب ممارسته وهي: الإرهاب وحرب العصابات، وأخيرا الانقلاب. ويرى علماء السياسة أن الإرهاب ينطوي على مظاهر متعددة فهو يتضمن الاغتيال والخطف وأعمال التفجير وهو يهدف إلى بث الفوضى الاجتماعية والارتباك النفسي لدى أفراد المجتمع"[1] لهذا فإن ظاهرة العنف التي أصبحت خاصية اجتماعية وسياسية داخل مجتمعنا والتي تطورت إلى جميع مجالات الحياة، أصبحت ذات موضوع متعدد الأوجه والأبعاد تحتاج إلى بحث واسع وشامل ودقيق، لا نستطيع حصره في بحث واحد نظرا إلى تشعبه وتغير مفاهيم المجتمع الجزائري خاصة بعد العودة من الهجرة الجهادية نحو أفغانستان والبوسنة والهرسك، فبعد دخول هؤلاء الذين يسمون بالأفغان الجزائريين وتحولهم إلى أمراء حرب تغيرت المفاهيم الاجتماعية كلية من النقيض إلى النقيض فمن (كرهت، الفيزا، الهدة، الهربة لمن استطاع...) إلى (الجهاد، النهاية، الحسنيين (النصر أو الشهادة)...) ومن كلمات شبانية (الطاشة، الماركة، القريفا...) إلى (الطاقية، القميص) ومن (الفيزا والتاويل) إلى (تحريم الهجرة إلى بلاد الكفار والزهد) وغيرها كثير من المفاهيم والمصطلحات التي ظهرت بظهور الخطاب الإسلاموي الأفغاني على وجه الخصوص، وهذا ما دفع بعالم الحروب غاستون بوتول إلى القول: "في بعض الحالات تصبح بعض الأحداث التاريخية أحداثا اجتماعية لما لها من بالغ الأهمية، فقد تختفي بنيات وتحل محلها بنيات أخرى"[2] خاصة بعد اهتزاز مبدإ الشرعية والديمقراطية وحل محلها مبدأ الشورى والخلافة الإسلامية. وظهور الخطابات الدينية التقليدية حيث تعتبر هذه الخطابات "أن الزعيم الإسلامي أو الخليفة عند المسلمين يجب أن يتميز بصفة نادرة حيث يجب أن يكون يمتاز بالقوة واللين أي قوة في غير عنف ولين في غير ضعف كما ورد عند ابن تيمية

---

[1] الجولي محمد، الزعيم السياسي في المخيال الإسلامي بين المقدس والمدنس، تونس، المؤسسة الوطنية للبحث العلمي، 1992، ص: 79.

[2] **جريدة الحوار**، الإثنين 22 أوت 1994، ص: 7.

في كتابه السياسية الشرعية في إصلاح الراعي والرعية أو في كتاب الأحكام السلطانية للماوردي"[1] وغيرهما من الذين كتبوا في هذا الموضوع، هذه بعض الأسباب التي دفعت بالسلطة إلى توقيف المسار الانتخابي وإنشاء المجلس الأعلى للدولة وتعيين محمد بوضياف رئيسا له، الذي وجد نفسه يحارب الجماعات الإسلامية المسلحة التي كانت قد أعلنت الخروج على السلطة وتكفيرها وتكفير الذين يوالونها وهم المجتمع برمته، هذه الجماعات لم تعمر طويلا على نهج الجهاد والتكفير بمفهومها وإنما دعت إلى فكرة الحوار، وبعد اغتيال بوضياف وتعيين علي كافي مكانة برز الحديث لأول مرة على مستوى الخطاب السياسي الرسمي عن الحوار الوطني لإخراج البلاد من الأزمة وقد جاء الإعلان عن هذا الحوار في خطاب علي كافي في 14 جانفي 1993م وكانت البداية بعقد سلسلة من اللقاءات مع ممثلي الأحزاب ولكن الحوار وضع بصفة فردية وأهمل كل مقترحات الأحزاب التي بعثت بها في شكل رسائل إلى المجلس الأعلى للدولة، وقد كان تعيين السيد علي كافي على رأس المجلس الأعلى للدولة والسيد بلعيد عبد السلام على رأس الحكومة البديل الجديد أمام النخبة العسكرية والسياسية لتهيئة وترميم الفضاء السياسي وحماية جدار الشرعية من التصدع وقد شكل هذا الثنائي بالإضافة إلى وزير الدفاع خالد نزار "ثلاثيا قويا لم يكن من حقه ارتكاب الأخطاء، بل كان عليه أن ينجح في ثلاثة رهانات: تهذيب الحياة السياسية، بعث الاقتصاد وتصفية الإرهاب الإسلامي الراديكالي"[2] ثم تشكلت فيما بعد لجنة الحوار الوطني بقيادة يوسف الخطيب، هذه اللجنة تمخض عنها تعيين ليامين زروال رئيسا للبلاد الذي وعد في أول خطاب له بإجراء حوار من دون إقصاء يجمع جميع الجزائريين في إطار احترام الدستور وقوانين الجمهورية. هذا الإعلان كان قد سبقه اتصالات سرية جمعت زروال لما كان وزيرا للدفاع مع قيادة الحزب المحظور وتواصلت بأمر منه وبوساطة قاصدي مرباح الذي وسع هذه الاتصالات إلى القيادة الخارجية للفيس، ولكن اغتيال مرباح والعثور على أوراق تحريضية من علي بنحاج عند أمير الجيا شريف قوسمي عجلت بإجهاض عملية الحوار وصعدت من العمليات العسكرية والإرهابية على حد السواء، وبعد إقالة رضا مالك زعيم الاستئصاليين من الحكومة حدثت تغيرات مهمة في هرم السلطة والجيش حيث أحيل بعض الضباط على التقاعد الإجباري أو وجهوا إلى مهام أخرى، وهكذا عرف الحوار الوطني طريقا آخر للمضي قدما، وإليك نبذة مصغرة عن محطات كرونولوجية لمسيرة الحوار والتفاوض[3]

-أوت 1991: رئيس الحكومة أحمد غزالي ينظم ندوة بينه وبين الأحزاب السياسية الندوة قاطعتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ وانسحبت منها التشكيلات التمثيلية.

-أكتوبر 1993: رئيس المجلس الأعلى للدولة علي كافي يدعو كل القوى الديمقراطية والتقدمية من كل الانتماءات والحساسيات إلى تأدية الحوار في تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية.

-16 جانفي 1994: الرئيس زروال في خطابه يتحدث عن الحوار مع الجميع لإنقاذ البلاد.

-8 فيفري 1994: رئيس الدولة في خطاب للأمة يؤكد " أن الأزمة السياسية لا يمكن حلها من دون الحوار ومشاركة جميع القوى السياسية والوطنية ومن دون استثناء.

---

[1] TALHA (L) « Economie de guerre en Algérie « Le monde dioplomatique (juin à spt 1997) CD ROM. SNV.

[2] جريدة الحوار، نفس المرجع، ص: 9.

[3] أنظر: هامش مركز دراسات الوحدة العربية، **المرجع السابق**، ص: 156.

-23 فيفري 1994: في خطابه أمام إطارات الاتحاد العام للعمال الجزائريين رئيس الدولة يدعو إلى الحوار دون إقصاء مع الذين يحترمون الدستور ومن دون العنف.

-من 19 إلى 30 مارس 1994: الرئيس زروال يستقبل الأحزاب السياسية والجمعيات المهنية والشباب والنساء ومتقاعدي الجيش، بغرض شرح مفهومه من " الحوار من دون إقصاء".

-18 ماي 1994: يتحدث زروال بمناسبة تنصيب المجلس الوطني الانتقالي عن دور الحوار في جمع الطاقات وتوحيد الجهود لتحقيق أغراض المرحلة الانتقالية.

-4 جويلية 1994: بمناسبة الاحتفال بعيد الاستقلال الرئيس زروال يصرح أن "الحوار ضروري للقضاء على سوء الفهم وغلق الأبواب أمام المناورات والمخططات وجمع صفوف الأمة "

-أوت 1994: بيان رئاسة الجمهورية يتحدث فيه عن استئناف الحوار في 21 أوت 1994.

هذه المحطات كانت بداية مرحلة المفاوضات النهائية التي توجت بمسعى الوئام الذي تدرج رويدا رويدا نحو مشروع ميثاق السلم والمصالحة الوطنية ومحاولة غرس ثقافة الديمقراطية وترسيخ قيم وأخلاق الرموز الوطنية.

كانت هذه الخلفيات التاريخية للأزمة السياسية التي عرفتها الجزائر والتي كانت بدايتها قبل الاستقلال ووصلت إلى الانفجار بعد استقالة الشاذلي بن جديد في 11 جانفي 1992، حيث علقت مهام وأنشطة المؤسسات الدستورية التي سببت الفراغ السياسي في أكبر منصب على هرم السلطة مما فتح المجال لانتشار أزمة سوسيولوجية أخرى كانت الجزائر لا ترغب فيها. وكان من نتائج هذه الأزمة انحسار عملية صنع القرار عند الأشخاص ممثلة في المجلس الأعلى للدولة، مما جعل الخلافات تتطور خاصة بين علي كافي وبلعيد عبد السلام بخصوص إدارة الأزمة، حيث وصل الأمر برئيس الحكومة بلعيد عبد السلام إلى التصريح بأنه ليس مجبرا على تقديم التقارير إلى علي كافي أو الأخذ بتوجيهاته، بل إن ذلك يتم مع الجيش الذي عينه في هذا المنصب"[1] هذا الخلاف هو نفسه تقريبا فيما بعد بين ليامين زروال ورضا مالك حول الحوار مع قيادات الفيس والجناح العسكري لها، مما دفع برضا مالك إلى تقديم الاستقالة في أفريل 1994 بعد يومين فقط من توقيع حكومته اتفاقا مع صندوق النقد الدولي يقضي بعزم الجزائر على إعادة جدولة مديونيتها بين 26 و30 مليار دولار.

وانطلاقا من هذه التحليلات توصلنا إلى سوسيولوجية التفاوض القائمة بين السلطة والجماعات الإسلامية وركزنا على المرحلة الأخيرة من مراحل التفاوض الممثلة في المصالحة الوطنية، وانطلاقا من هذه القناعة فقد تم التطرق إلى أسس المعالجة المنهجية للدراسة ضمن ثلاثة أبعاد مترابطة وهي البعد النظري الذي يكشف عن موقع الدراسة ضمن نظريات وفروع علم الاجتماع وعن الاعتبارات الناشئة عن ذلك ومتطلبات الجانب المرجعي للدراسة والبعد الإبستيمولوجي الذي يحدد الموقف النظري للدراسة وموقفها من مختلف الاتجاهات الفكرية في علم الاجتماع السياسي وعلم الاجتماع العقاب وعلم الاجتماع الثقافي والتربوي وأخيرا البعد المنهجي للدراسة الذي يتعلق بالجانب التحليلي والتركيبي للدراسة والذي خصص للكشف عن وحدات التحليل وكذا المقاربة المنهجية للدراسة.

---

[1] اوري وليام **المرجع السابق**، ص 31.

وفي الختام يمكن القول إن التجربة الجزائرية في حل الأزمة الوطنية تعتبر مادة أساسية في دروس وعلوم المصالحة الغنية بالعبر والدلالات والمبنية أساسا على منطلق التفاوض الذي يبدأ عادة " عندما ينشأ صراع بين مواقف طرفين وفي حالة المساومة التقليدية... ولكي تصل في النهاية إلى اتفاق يرضي الطرفين... عليك أن تبدأ بتحديد مصالح كل من هذين الطرفين".

هذا ما خلصنا إليه وحاولنا قدر المستطاع أن نظهر كل العوامل والأسباب الدافعة إلى قضية المصالحة الوطنية وتشخيص الخلفيات التاريخية والأبعاد السوسيولوجية للأزمة الجزائرية، فنأمل أن نكون قد فتحنا بابا من الأبواب الواسعة أو فتحة من المجالات الشاسعة في ميدان السوسيولوجيا بصفة عامة والجانب الثقافي التربوي على وجه الخصوص ونكون بذلك قد وضعنا نقطة الانطلاق لبحوث ودراسات كبرى في مجال التفاوض.

هذا فإن أكن أصبت فذاك الذي أردت وإن تكن الأخرى فحسبي أن ذلك جهدي وطاقتي ومعرفتي.